

دراسة تحليلية لبعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في فقه اللغة

الدكتور/ محمد لحباس

أستاذ فقه اللغة - جامعة الجزائر-

إن الكثير من مصطلحات فقه اللغة لا تزال مفاهيمها غامضة عند كثير من الدارسين المحدثين، وقد اهتم اللغويون والنحاة القدماء بوضع المعاجم اللغوية وأجادوا في ذلك أيما إجادة، وكان على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين، إلا أنهم لم يهتموا بمصطلحات فقه اللغة كمصطلحات خاصة، وإنما أدمجوها في هذه المعاجم إدماجا، يصعب معه على الباحث استنتاج المعنى الاصطلاحي لهذه المفاهيم داخل هذه المعاجم.

ونظرا لهذه الصعوبة التي يتجشمها الباحث ارتأينا أن نقدم هذا البحث المتواضع نقوم فيه بتحليل بعض هذه المفاهيم التي نراها لازمة في فقه اللغة والعلوم وثيقة الصلة به، كالنحو والصرف واللسانيات والبلاغة، وذلك من أجل تسهيل مهمة الباحث في هذا الميدان.

وقد اعتمدنا في هذا العمل على الكتب القديمة ابتداء من كتاب سيبويه إلى نهاية القرن الرابع الهجري، أي إلى عصر ابن جني، ولم نأخذ من الكتب التي جاءت بعد هذا القرن إلا كتب بعض الأفاضل من العلماء الذين لم يتأثروا بعصر الانحطاط الذي عاشوا فيه من أمثال الرضي الإستراباذي، وابن خلدون، والزمخشري. وقصدنا من تحديد زمن هؤلاء العلماء هو تقديم هذه المفاهيم صافية كما فهمها قدماء النحاة العرب، لأن المتأخرين منهم لم يكونوا إلا مجترين لما قاله القدماء، وإذا خرجوا عن دائرتهم فلا يخلوا خروجهم من الخطأ والزيف، أضف إلى ذلك أن المنطق اليوناني قد أثر في المتأخرين تأثيرا كبيرا مما جعلهم يسيئون فهم القدماء في الكثير من الأحيان.



كما اعتمدنا في بحثنا هذا على الكتب المختلفة في فقه اللغة والعلوم القريبة منه، ولم نعتمد على المعاجم إلا في تبيان المعاني اللغوية لهذه المصطلحات، وإن ذكرناها في غير ذلك فذلك ذكر يسير، والسبب في ذلك أن علماء النحو وعلم اللغة وفقه اللغة كانوا هم الأصل لهذه المعاجم في الكثير من الأحيان، ولذلك ركزنا على الأصل الأول وخاصة كتب فقه اللغة لأبن جني، وكتاب سيوييه، وكتب ابن فارس.

كما نبهنا على بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض الدارسين المحدثين من علماء العربية، وكذا بعض العلماء القدامى من تفسيرات غير مستساغة لهذه المصطلحات، مبرزين وجوه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم مؤيدين آراءنا في ذلك بنصوص جمعناها من كتبهم للتدليل على صحة أو خطأ ما ذهب إليه كل واحد منهم.

وغرضنا من هذا البحث هو إزالة الغموض والإبهام الذي يكتنف هذه المصطلحات وتقريب مفاهيمها صافية كما فهمها النحاة القدماء. وقد يلاحظ القارئ الكريم أننا أكثرنا من ذكر المصادر في الهامش وهذا صحيح والهدف من هذا هو تسهيل العملية على القارئ حتى إذا أشكل عليه الأمر في مسألة من المسائل رجع بنفسه إلى المصدر الأصلي ليتأكد منها، والآن وبعد هذه المقدمة التمهيدية ندخل في صلب موضوعنا ونبدأ بدراسة هذه المصطلحات، وقد اخترنا منها خمس مصطلحات هي: اللسان، اللغة، الفصاحة، الإعراب، اللحن.

1- اللسان:

اللسان في اللغة الطول اللطيف في عضو أو غيره، ومن ذلك اللسان الذي هو جارحة من جوارح الإنسان والحيوان⁽¹⁾.



وهو في الاصطلاح لغة أمة من الأمم نقول: اللسان العربي، واللسان الفارسي، واللسان الهندي⁽²⁾، واللسان أداة تبليغ محملة إلى عناصر صوتية، وهذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾⁽³⁾. وقوله كذلك: ﴿وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين﴾⁽⁴⁾.

ومن الناحية من يرى أن اللسان إذا دل على اللغة فإنه يؤنث، أي نقول هذه لسان العرب⁽⁵⁾. ولكن هذا الرأي لا يقوم على دليل قوي، بدليل قوله تعالى: ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي، وهذا لسان عربي مبين﴾⁽⁶⁾، حيث ذكر اللسان⁽⁷⁾.

وهناك رأي آخر لابن فارس وهو أن اللسان إذا أريد به اللغة فلا نقول فيه: (اللسان) بل نقول (اللسن) بكسر اللام وتسكين السين، فنقول: لكل أمة لسن، أي لغة؛ وذكر أن هناك من القراء من قرأ قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ قرأها: ﴿بلسن قومه﴾⁽⁸⁾، واللسان بمعنى اللغة هو الاستعمال الأكثر شيوعاً في هذا المصطلح، وقد عرفه القدماء، فوجدنا ابن خلدون يطلق على علوم العربية لفظ علوم اللسان العربي⁽⁹⁾.

أما في العصر الحديث فقد تغير مفهوم اللسان عند اللسانيين المحدثين، وأصبح يدل على معنى أوسع مما كان يدل عليه في القديم، هذا المعنى المستحدث هو (اللسان البشري)، فاللسانيات الحديثة تقسم اللسان قسمين: قسم عام وهو اللسان البشري، وتدرسه اللسانيات العامة، وقسم خاص، وهو الألسنة المختلفة التي تكون هذا اللسان العام، مثل



اللسان العربي واللسان الفرنسي واللسان الإنجليزي والألماني والروسي وغيرها، وتدرسها اللسانيات الخاصة⁽¹⁰⁾.

هذا الذي ذكرناه هو الذي كان شائعا عند القدماء وبه أنزل القرآن الكريم، إلا أن هذا المصطلح تطور وأصبح يدل على معنى الجارحة التي هي أداة الكلام، أما معناه الذي ذكرناه فأصبح منوطا بمصطلح اللغة كما سرى -إن شاء الله- وأصبح لفظ اللسان إذا أطلق اليوم لا ينصرف الذهن إلا إلى معنى العضو.

واللسان بمعنى العضو كان مستعملا قديما وبهذا المعنى أنزل القرآن أيضا فقد وردت آيات ذكر فيها اللسان بمعنى العضو الذي هو أداة الكلام، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِالسِّنِّهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾⁽¹¹⁾.

وهذا المعنى نجده عند الجاحظ في قوله: "لسان العاقل من وراء عقله، فإن أراد الكلام تفكر، فإن كان له قال، وإن كان عليه أمسك. وقلب الجاهل من وراء لسانه، فإن همّ بالكلام تكلم به، له أو عليه"⁽¹²⁾، ومن أمثلة ذلك كذلك قول ابن خلدون: "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان"⁽¹³⁾.

وقد يطلق مصطلح اللسان للدلالة على العضو دون ربطه بوظيفة الكلام، لأن الكلام أحد وظائف اللسان مع باقي الوظائف كالأكل والبلع، وبهذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾⁽¹⁴⁾، فلفظ اللسان اقترن هنا بجوارح أخرى كالعينين والشفتين ومن هنا نفهم أن المقصود به هو العضو بغض النظر عن وظائفه المتعددة التي منها الكلام.

ومن معاني اللسان في العربية (الكلمة) وحينئذ يؤنث، ومن ذلك ما قاله أعشى باهلة⁽¹⁵⁾:

إني أتني لسان لا أسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر

2- اللغة:

كلمة اللغة في اللغة مأخوذة من اللغو، وهو اللهج بالشيء، يقال: لغا بالأمر إذا لهج به⁽¹⁶⁾ ويقال: هذه لغتهم التي يلغون بها، أي يلهجون، ولغي بالشيء يلغى لغا: لهج⁽¹⁷⁾، وقد عرفها ابن جني بقوله: "وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فعلة من لغوت، أي تكلمت؛ وأصلها لغوة، ككرة وقلة⁽¹⁸⁾ وثبة⁽¹⁹⁾ كلها لاماتها واوات لقولهم: كروت بالكرة، وقلوت بالقلة، ولأن (ثبة) كأنها من مقلوب ثاب يثوب... وقيل منها: لغى إذا هذى، ومصدره اللغا، قال الراجز:

ورب أسراب حبيج كظم عن اللغا ورفث التكلم

وكذلك اللغو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا مَرُوا بِاللَّغْوِ مَرُوا كِرَامًا﴾⁽²⁰⁾ أي بالباطل⁽²¹⁾.

هذا في اللغة، أما في الاصطلاح فإن لغة أربعة معان عند القدماء:

1- اللغة بمعنى اللهجة:

وتعريفها بهذا المعنى هو: (الاختلاف اللهجي الناتج عن الأداء الخاص بكل قبيلة لسان العربي)، كقولهم: لغة قريش أو الحجاز عامة إعمالهم (ما) النافية عمل ليس، وبلغتهم أنزل القرآن في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽²²⁾، ولهذا سميت بما الحجازية، وكذلك من خصائص لغة الحجازيين أنهم يخففون الهمزة، ولا يكادون يحققون،



فيقولون: المؤمنون في المؤمنون، والبير والذيب في البئر والذئب، وقد قرأ ورش بلغتهم في مثل هذه الحروف، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذُهَبْنَا سَسِيقٌ وَتَرْكُنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّبُّ﴾⁽²³⁾ قوله أيضا: ﴿وَيَرِ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾⁽²⁴⁾ أما بنو تميم فإنهم لا يعملون (ما) ويحققون الهمزة.

ومن أمثلة الاختلاف اللهجي بين قبائل العرب نذكر ما يلي:
- عننة تميم: وهي إبدالهم همزة (أن) عينا، فيقولون: أشهد عنك رسول الله ﷺ، ومن ذلك قول ذي الرمة⁽²⁵⁾:

أعن ترسمت من خرقاء مترلة ماء الصباية من عينيك مسجوم
- كشكشة ربيعة: وهي زيادتهم شيئا بعد الكاف المكسورة عند الوقف، يقولون:
إنكش، ومنكش⁽²⁶⁾.

- ثلثلة بهراء: وهي كسرهم لحروف المضارعة، يقولون: تعلمون وتلعبون⁽²⁷⁾.
- كسكسة هوازن: وهي زيادتهم شيئا بعد الكاف المكسورة عند الوقف، يقولون: منكس وعنكس⁽²⁸⁾. وقد عدت هذه اللغات المذكورة من مسترذل اللغات التي ارتفعت عنها لغة قريش، روى ابن جني عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة، وثلثلة بهراء"⁽²⁹⁾.

ومما نلاحظه هنا هو أن لغات العرب كلها حجة، ولا تفاضل بينها إلا بقوة الاستعمال والشيوع، يقول ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة): "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحضره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إهمال

(ما) يقبلها القياس، ولغة الحجاز في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها. ولكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداها جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا: المال لك، قياساً على قول قضاعة: المال له ومررت به⁽³⁰⁾.

2- اللغة بمعنى اللسان:

لم يستعمل مصطلح اللغة بهذا المعنى قديماً إلا في القرن الثالث لهجرة، ومن أوائل من استعمله بهذا المعنى الجاحظ في القرن الثالث، ثم ابن جني في القرن الرابع، حيث قال هذا الأخير: "أما حدها - أي اللغة - فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽³¹⁾. فاللغة في هذا التعريف يقصد بها اللسان أي أداة التبليغ⁽³²⁾، وقد ذكرنا أن المصطلح الذي كان شائعاً في هذا المعنى عند القدماء هو اللسان، ولم يرد مصطلح اللغة في القرآن الكريم مطلقاً إنما ورد مصطلح اللغو في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾⁽³³⁾. وكل ما ورد في القرآن في هذا المعنى فقد ورد بلفظ اللسان - كما رأينا - من مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُبَيِّنَ لِقَوْمِهِ لَيْبِنَ لَهُمْ﴾⁽³⁴⁾، أي بلغة قومه⁽³⁵⁾.

3- اللغة في مقابل النحو:

ومن هذا المعنى نشأ (علم اللغة) في مقابل (علم النحو)، حيث كان علم النحو يعني عندهم بدراسة التراكيب والصيغ (قبل أن يفصل الصرف عن النحو)، في حين كان علم



اللغة يعني بأوضاع المفردات. ومن هذا المنطلق انقسم علماء اللسان العربي قديماً إلى قسمين: قسم سمي بالنحاة، وكان من أبرزهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، ثم تلميذهم سيبويه، ومن نحاة الكوفة الكسائي والفراء.

أما القسم الثاني فسمي باللغويين، وكان شيخهم في ذلك أبو عمرو بن العلاء، ثم تلامذته الثلاثة: الأصمعي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة، ومن الكوفيين: ابن الأعرابي، وأبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي. وهذا التخصص لا يعني أن اللغوي كان يجهل النحو أو العكس، وإنما كان العالم الواحد يجمع بينهما ثم لا يلبث أن تتغلب عليه إحدى التورتين فيخرج فيها، ومن جمع بين العلمين وكان بارعا فيهما: الخليل بن أحمد، حيث يشهد له في اللغة أنه كان صاحب أول معجم في العربية، ويشهد له في النحو أنه كان أستاذ سيبويه وملهمه في الكتاب.

4- اللغة في مقابل الاصطلاح:

الكلمات الاصطلاحية في اللغة معظمها لها معنى لغوي مبتذل عند عامة الناس، ثم يأخذ معناه الاصطلاحي في علم من العلوم، كعلم الفقه أو النحو أو الرياضيات، مثل قولنا: الفاعل في اللغة هو من قام بالفعل، وفي اصطلاح النحاة هو اسم مرفوع اسند إليه الفعل مقدما عليه. وكذا الصيام لغة الإمساك عن الشيء مطلقا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُولِي إِنِّي تَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾⁽³⁶⁾، أي إمساكا عن الكلام.

أما في اصطلاح الفقهاء فهو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج بنية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وقد وردت قصص طريفة عن بعض الأعراب مع النحاة،

حيث كان النحاة يسألونهم بمصطلحات نحوية فيجيبونهم على حسب المعاني اللغوية، ومن ذلك ما يحكى عن الأخفش عن أعراي فصيح سئل أن ينشد قصيدة على الدال فقال: وما الدال⁽³⁷⁾ وسمع بعض فصحاء العرب ينشد:

نحن بني علقمة الأخيار فليل له: لم نصبت (بني) فقال: ما نصبت، وذلك أنه لم يفهم من النصب إلا إسناد الشيء⁽³⁸⁾ وقيل لأعراي: أقمز إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء، وقيل له: أقمز فلسطين؟ قال إني إذا لقوي، وقيل لآخر: أقمز الفأرة؟ قال: الهرة قمزها⁽³⁹⁾. في كل هذه القصص ذهب السائل إلى المعنى الاصطلاحي، وذهب المجيب إلى المعنى اللغوي. لأن للنصب والهمز والجر في اللغة معاني تختلف عنها في الاصطلاح النحوي.

3- الفصاحة:

الفصاحة في اللغة خلوص الشيء مما يشوبه، وأصله في اللبن، يقال: فصّح اللبن، إذا ذهب عنه اللبأ، أي الرغوة التي تغطي سطحه⁽⁴⁰⁾. ومنه قول الشاعر⁽⁴¹⁾:
ولم يخش مصالته عليهم وتحت الرغوة اللبن الفصيح
وللفصاحة في الاصطلاح معنيان اثنان، أحدهما لغوي، والثاني بلاغي:

1- الفصاحة اللغوية:

هي تعلم اللغة عن طريق السليقة والطبيعة من المجتمع المحيط بالطفل⁽⁴²⁾ وهي ما يسمى بلغة الأم، نسبت إلى الأم لأن الطفل أول ما يتلقى اللغة يتلقاها من أمه لأنها أقرب الناس إليه في مرحلة الطفولة. وقد اشترط النحاة القدماء الفصاحة في المورد الذي يستشهد بكلامه في اللغة والنحو، واشتروطوا في هذا الفصيح شروطاً منها: أن لا يكون قد اختلط بغيره من الأمم التي تتكلم بلسان غير لسانه، أو يكون قد اختلط بهم ولم يتأثر بهم لقلة هذا الاختلاط⁽⁴³⁾.



ولذلك وضع النحاة واللغويون العرب خارطة للفصاحة اللغوية أبعدها فيها القبائل المتاخمة للأعاجم، وكذا القبائل الحضرية، وقد عقد ابن جني باباً سماه: (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)⁽⁴⁴⁾، لخص فيه الأسباب التي جعلت النحاة يأخذون عن أهل الوبر (أي الأعراب وسكان البوادي) ويرفضون لغة أهل المدر (أي سكان المدن والقرى) يقول في ذلك: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً".

وهذا راجع إلى أن أهل البادية يصعب عليهم تعلم لغة أخرى لبعدهم وتوحشهم ونفورهم من كل ما هو غريب عنهم، بخلاف أهل الحضر فهم أكثر أنساً بغيرهم وأقرب إلى التأثير بما يسمعون من لغاتهم، ولهذا كان اللحن في العربية فيهم أسبق وأشيع، حيث انقرضت الفصاحة العربية من الحضر في أواخر القرن الأول للهجرة في حين لم تنقرض من البوادي إلا في نهاية القرن الرابع وهذا بشهادة ابن جني المذكورة آنفاً.

وكذا بشهادة الفارابي في قوله: "سكان البرية في بيوت الشعر والصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألستهم على النطق بها، وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقياداً لفهم ما لم يتعودوه، ولتصوره



وتحيلة، وألستهم للنطق بما لم يتعودوا، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمم عن سكان البراري منهم⁽⁴⁵⁾. ويقول أيضا: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ من حضري قط"⁽⁴⁶⁾.

2- الفصاحة البيانية:

هذا النوع من الفصاحة هو المشهور على ألسنة اليوم، والمقصود بها البيان والوضوح المؤدي إلى قوة التأثير في السامع، تقول: رجل فصيح أو كلام فصيح أي بليغ⁽⁴⁷⁾. وقد وردت الفصاحة بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾⁽⁴⁸⁾. يؤكد هذا أن موسى ﷺ كان يشكوا عيا في لسانه، والعيا عكس الفصاحة، يظهر ذلك من قوله تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾⁽⁴⁹⁾.

وكذلك من قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾⁽⁵⁰⁾، أي لا يكاد يفصح عن كلامه. وقد اهتم الجاحظ اهتماما كبيرا بالفصاحة البيانية، كما يعتبر من أوائل من كتب في الفصاحة بهذا المعنى، ويفهم ذلك من قوله⁽⁵¹⁾: "وكلما كانت الدلالة أوضح وافصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع"⁽⁵²⁾ فعند مقابلتنا لهذه الألفاظ نستنتج المعنى الذي كان يقصده الجاحظ، وهنا تكون المقابلة ترادفية، أي أن افصح ترادف: أوضح وأبين وأنور.

ومن الفوارق بين الفصاحة اللغوية والبيانية أن الفصاحة البيانية لا يشترط فيها أن يكون الفصيح أخذ اللغة من المجتمع، ولا يشترط فيه أن يكون غير مختلط بغيره من الأمم التي تتحدث لغة غير لغته، وإنما يشترط فيه أن يكون كلامه مختارا مفهوما لدى السامع



مؤثرا فيه، وقد تستند الفصاحة البيانية على الفصاحة اللغوية، وهذا ما يفسر فصاحة العرب الخالص بيانيا لما فصحو لغويا، لأن السلامة اللغوية تعين على السلامة البيانية.

3- الإعراب:

الإعراب في اللغة الإبانة والإفصاح⁽⁵³⁾، يقال: عربت له الكلام وأعربت له إعرابا إذا بينته له حتى لا يكون فيه غموض⁽⁵⁴⁾ قال ابن فارس⁽⁵⁵⁾: "فأما الأمة التي تسمى العرب فليس بعيد أن تكون سميت عربا من هذا القياس، لأن لسانها أعرب الألسنة، وبيانها أجود البيان"⁽⁵⁶⁾. وقد يكون العكس هو الصحيح، أي أن العربية سميت كذلك نسبة إلى العرب، ثم أصبحوا يصفون من يجيدها بالعرب المفصح.

والإعراب في الاصطلاح هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها، مثل قولنا: هذا رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل⁽⁵⁷⁾، ومن هنا كان الإعراب خلاف البناء الذي لا يختلف فيه الآخر باختلاف العوامل⁽⁵⁸⁾. ومن ذلك قولهم: جاء الذي أحبه، ورأيت الذي أحبه، ومررت بالذي أحبه فلفظ (الذي) لم يتغير آخره رغم وقوعه فاعلا تارة ومفعولا ثانية ومجرورا ثالثة⁽⁵⁹⁾.

ومما يستغرب ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من نفيه للإعراب وجعله قصة مفتعلة من طرف النحاة العرب القدماء، يقول في هذا المعنى: "ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية.

ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيملد

بعد بالنحاة" (60). إن هذا الرأي لا يستحق مجرد الذكر فضلا عن الرد عليه لتهافتة، ولكنه مطبوع في كتاب يقرأه كل الناس ولذا آثرنا أن نذكره ونرد عليه بأدلة تدمغه لسببين:

أولهما: أنه ضرب اللغة العربية - لغة القرآن الكريم - في الصميم، والثاني: أن الناس متفاوتون في الفهم والنقد فربما اقتنع به من ليس له باع طويل في هذا الفن، خاصة وأنه صادر من أستاذ له مكانته في الثقافة العربية عامة، واللغوية خاصة. إننا نملك أكثر من دليل على بطلان هذا القول نذكر منها:

- إجماع الأمة - وليس النحاة المتهمون فقط على وجود الإعراب في العربية، فهل يعقل أن تجتمع الأمة على الكذب أو على الخطأ في مسألة محسوسة، ولم يشذ أحد منهم، حيث لم نسمع طيلة أربعة قرون، من نشأة النحو العربي إلى انقراض الفصاحة اللغوية، لم نسمع من أحد اتهم النحاة بوضع الإعراب وفرضه على الناس، وما نجده من بعض المشاجرات بين النحاة والشعراء لا يعدوا أن يكون مشاجرات ذات طابع فكاهي أكثر منه جدي، ومع ذلك فإن الشعراء كانوا يحاولون أن يدافعوا عن أنفسهم أمام النحاة الذين يتعقبونهم ويخطئونهم.

ولم يثبت عن هؤلاء الشعراء أنهم اتهموا النحاة بافتعال الإعراب، وإنما كانوا يقولون لهم: نحن نقول وأنتم تفسرون، ولو اختلق النحاة الإعراب اختلاقا لقامت الدنيا على رؤوسهم، وحاربوا حربا لا هوادة فيها، لأن هذه العملية تمس أقدس كتاب عند المسلمين، ولا يمكنهم أن يتساهلوا مع من يغير لغته، ولكن العكس هو الذي حدث، حيث كان النحاة يوصفون بأنهم خدام لغة القرآن الكريم، وكانوا مبجلين لهذا السبب.

- الذي هو معروف من الواقع بالضرورة أن القرآن أنزل معربا، والدليل على ذلك أنه مروي بالتواتر الذي يفيد العلم، فالتشكيك في الإعراب في العربية ينتقل إلى القرآن



الكريم، بل إن العكس هو الذي يجب أن نعتقده، وهو أن اللغة العربية كانت معربة ثم لما بدأ اللحن في الإعراب يتفشى فيها كان ذلك سببا في وضع قواعدها، فكل القصص التي تتحدث عن سبب وضع النحو العربي تذكر أن السبب الأول ظهور اللحن في إعرابها خاصة.

- هل يعقل أن يفرض النحاة آراءهم على أمة القرآن ثم هي تنصاع لهم وتنظر إليهم وهم يغيرون لغة القرآن، ويعربون القرآن الذي أنزل غير معرب - كما يزعم إبراهيم أنيس-؟ وماذا كان يملك النحاة من القوة حتى يفرضوا قواعدهم على الناس حكاما وعلماء وعامة؟ إن هذا لشيء عجيب.

- نعم الذي هو معقول ومعروف من قصص بعض النحاة أنهم كانوا يتشددون، وربما ضيقوا ما هو واسع كاستمساكهم بوجه واحد من الإعراب أو بلغة واحدة، أو تنطعمهم فيما يمكن التساهل فيه، أو تحقيقهم الكلام في كل الأحيان، وهذا ليس من سنن العرب الذين كانوا يجعلون لكل مقام مقال، فيخففون في لغة الأئمة ويحققون في المواقف الرسمية كالشعر والخطابة، هذا كان موجودا عند بعض النحاة وليس عند جميعهم.

ولهذا قال يونس بن حبيب: كان أبو عمرو بن العلاء أشد تسليما للعرب، وكان عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يختلقون القواعد المنافية للغة العرب، بل كانوا يطعنون على اللغات الضعيفة لحساب اللغة الشائعة يريدون بذلك طرد القواعد اللغوية حتى تنضبط اللغة عندهم.

وفي هذا السياق تدخل القصة التي رواها ابن سلام الجمحي عن عبد الله بن أبي إسحاق لما سأله أحد: هل يقول أحد الصويق يريد الصويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، ثم أردف قائلا: وما تريد إلى ذلك؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس، فعبد الله

هنا أراد أن يوجه نظر السائل إلى اللغة الشائعة عند العرب وعدم الاهتمام باللغات الضعيفة النادرة كلغة عمرو بن قنيم في إبدالهم السين صادًا إذا جاورت حرفًا مفخمًا. وللإعراب وظيفة هامة في عملية التبليغ، فيه تميز المعاني، وبه يوقف على أغراض المتكلمين⁽⁶¹⁾، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب لم يوقف على مراده، فإن قال: (ما أحسن زيدا) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده⁽⁶²⁾.

ومما يؤكد أهمية الإعراب في إيضاح المعاني هو أن سبب وضع النحو العربي - كما ذكرنا - كان هو اللحن الذي ظهر على ألسنة الناس في الإعراب خاصة، وأشهر قصة تروى في ذلك قصة الأعرابي الذي سمع أحد المولدين يقرأ قوله تعالى: ﴿أَن اللّٰهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽⁶³⁾ بالجر في رسوله، فقال الأعرابي: برئت من رسول الله ﷺ إن كان الله برئ منه⁽⁶⁴⁾.

والإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، هذا ما اتفق عليه جمهور النحاة⁽⁶⁵⁾. وما جاء معربا من الأفعال فذلك لمشابهته للأسماء، وهو الفعل المضارع وسمي بذلك لمضارعه اسم الفاعل⁽⁶⁶⁾، وكذلك علة بناء الأسماء هو مضارعتها للحروف، ذلك مثل: كم وما ومن⁽⁶⁷⁾.

والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الداخلة على الكلم بعد تمام بنائه⁽⁶⁸⁾، مثل قولنا: جاء الطالب، ورأيت الطالب، ومررت بالطالب. وهناك صور أخرى للإعراب بغير الحركات، فيكون الإعراب سكونا في الأفعال المضارعة صحيحة اللامات، نحو: لم يكتب،



ويكون حذفاً في الأفعال المضارعة معتلة اللامات، مثل: لم يرم ولم يدع، ولم يسع ويكون حرفاً نحو: جاء أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك⁽⁶⁹⁾.

وقد يراد بلفظ الإعراب ما يمكن أن نسميه بالحكم النحوي، ونستنتج ذلك من تعابير سيبويه في مواطن من كتابه إذ يقول: "وقد يقع الشيء موضع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك كقولك: مررت برجل يقول ذاك، فيقول في موضع قائل، وليس إعرابه كإعرابه"⁽⁷⁰⁾، ويقول في موضع آخر: "وهذه الأسماء الآخرة - في الألفاظ العددية المركبة مثل خمسة عشر - مضمومة إلى العدد كما يضم المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بلتين وصل أحدهما بالآخر، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله"⁽⁷¹⁾.

وقد يطلق الإعراب على ما يقابل اللحن تقول: أعرب فلان كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب⁽⁷²⁾، يؤكد هذا ما قاله الجاحظ: "فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل جعل الفصاحة والذكاة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمعرب، كله سواء وكله بياناً"⁽⁷³⁾.

والإعراب كمصطلح نحوي لم يعرفه العرب في الجاهلية، أي أنهم لم يكونوا يرفعون الفاعل وينصبون المفعول عن دراية وعلم، بل كان ذلك منهم عن طبع وسليقة، هذا ما اتفق عليه علماء العربية إلا من شذ منهم مثل ابن فارس الذي قال: "والدليل على صحة هذا وأن القوم قد تداولوا الإعراب أنا نستقرئ قصيدة الخطيئة التي أولها (مجزوء الكامل):

شأقتك أضغان ليلي
دون ناظرة بواكر

ف نجد قوافيها كلها عند الترخم والإعراب تحيء مرفوعة، ولولا علم الخطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقاً من غير قصد لا يكاد

يكون" (74). وابن فارس هو الذي شذ أيضا في القول بأن العرب كانوا يعرفون النحو والعروض في الجاهلية قبل أبي الأسود وقبل الخليل بن أحمد، ولكن هذا الرأي لا يقوم على دليل قوي، لأن النقل يناقضه وهو اتفاق علماء النحو والشعر على أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، وواضع العروض هو الخليل.

وكذلك الواقع يرده فليس العرب وحدهم هم الذين كانوا يتكلمون لغة يجـهـلون قوانينها، بل كل لغات العالم قديما وحديثا كانت بدون قواعد ثم اكتشفت قواعدها مهما تعقدت هذه اللغات لأن الإنسان مجبول على تعلم اللغة في بداية مراحل حياته دون معرفة قواعدها، فهل يعقل أن يتعلم الطفل ذو ثلاث سنين قواعد لغة ما سواء كانت مكتشفة أم غير مكتشفة، ومع ذلك فكل طفل سوي يستطيع أن يملك ناصية أية لغة إذا بلغ سن الثالثة شريطة أن يعيش بين أهلها.

4- اللحن:

اللحن في اللغة: الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق (75)، وللحن في الاصطلاح معان متعددة:

- اللحن بمعنى الخطأ في اللغة، أي الخروج عن سمت كلام العرب، واللحن من الكلام المولد، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب الذين تكلموا بطبائعهم السليمة (76). وهناك من يحصر اللحن في الخطأ الإعرابي كأن يقول أحدهم: جاء محمدا أو رأيت محمد، قال الزمخشري: "لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ" (77) وقال ابن فارس: "فأما الآن فقد تجوزوا حتى أن المحدث يحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نبها قالا: ما ندري ما الإعراب" (78).



نلاحظ من خلال هذين السياقين أن الزمخشري وابن فارس يحصران اللحن في الأخطاء الإعرابية فقط، إلا أن الأصح في هذا المقام هو أن اللحن يطلق على كل خطأ في اللغة، سواء كان في الإعراب أو الصرف أو الدلالة اللغوية، وقد روى الجاحظ ما يؤيد هذا الرأي حيث قال: "قالوا: وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حي على الفلاح"⁽⁷⁹⁾.

لكن ومع ذلك يبقى أن اللحن أكثره واقع في الإعراب لأن الإعراب أصعب مشكلة تواجه الناطقين بالعربية، ولا أدل على ذلك من زواله من كلام الناس فهائيا بعد القرن الرابع للهجرة، وهذا ما نشاهده الآن في اللهجات العامية الحديثة.

وتوهم أبو بكر ابن الأنباري أن اللحن من الأضداد، وذلك بين في قوله: "يقال للخطأ لحن وللصواب لحن"، وعلى ضوء هذا فسر قوله تعالى: ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾⁽⁸⁰⁾ فسر بصواب القول وصحته⁽⁸¹⁾، ويظهر توهمه من أنه لم يفرق بين اللحن بسكون الحاء الذي يعني -من بين ما يعنيه- الخطأ، وبين اللحن بفتح الحاء الذي يعني الفطنة والصواب، ورغم اشتراكهما في المادة اللغوية إلا أنهما يختلفان في الصيغة، يؤكد هذا ما رواه ابن قتيبة قال: "وحدثني أبو بكر عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: يقال: قد لحن الرجل يلحن لحنا فهو لاحن، إذا أخطأ، ولحن يلحن لحنا فهو لحن إذا أصاب وفطن"⁽⁸²⁾.

وهذا ما سنراه في المعاني الأخرى للحن -إن شاء الله- وقد رأينا في حديثنا عن الفصاحة أنها ضد اللحن، فيكون من معاني اللحن كذلك أنه ضد الفصاحة، ويستشف



هذا من كلام يونس بن حبيب قال: قال الحجاج لابن يعمر: أتسمعي ألحن؟ قال: الأمرير أفصح الناس⁽⁸³⁾.

- اللحن بمعنى الفطنة: هذا النوع يختلف عن الأول الذي يقصد به الخطأ من حيث الصيغة كما رأينا، تقول: لاحنت الناس أي فاطنتهم، وبهذا المعنى يفسر قوله ﷺ: "ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"⁽⁸⁵⁾، يعني افطن لها وأجدل⁽⁸⁵⁾ وبهذا المعنى ورد لفظ اللحن في قول لبيد⁽⁸⁶⁾:

متعود لحن يعيد بكفه قلما على عشب ذبلن وبان

- اللحن بمعنى اللغة: ذكر ذلك الأصمعي وأبو زيد، ومنه قول عمر بن الخطاب ﷺ: "تعلموا الفرائض والسنن واللحن كما تعلمون القرآن"⁽⁸⁷⁾. وبهذا المعنى أيضا فسر قول أبي مهدي خلف الأحمر واليزيدي في قصة: ليس الطيب إلا المسك، قال ليس هذا لحني ولا لحن قومي"، أي من نحوي ومذهبي الذي أميل إليه وأتكلم به، يعني لغته⁽⁸⁸⁾.

- اللحن بمعنى التعريض: وهو إطلاق الكلام في جهة وقصد جهة أخرى، تقول: لاحنت له لحنًا، إذا قلت له قولًا يفهمه عنك ويخفى على غيره⁽⁸⁹⁾. وفسر بهذا المعنى قول الشاعر:

ولقد لاحنت لكم لكيما تفهموا ووحيت وحيًا ليس بالمرتاب

كما فسر قول الشاعر:

منطق صائب وتلحن أحيا نا وخير الكلام ما كان لحنًا

وفسره ابن الأعرابي بالفطنة والصواب⁽⁹⁰⁾.



- اللحن بمعنى فحوى الكلام: وبهذا المعنى فسروا قوله تعالى: ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾⁽⁹¹⁾.

ولقد رأينا أبا بكر بن الأنباري يفسر اللحن في هذه الآية بمعنى الصواب، وجعله من الأضداد، لأن اللحن في معناه الاصطلاحي هو الخطأ، إلا أن جل العلماء لم يفسروه بهذا المعنى بل بمعنى فحوى الكلام أو بمعنى التعريض، يقول صاحب تفسير الجلالين: "(في لحن القول) أي معناه، إذا تكلموا عندك بأن يعرضوا بما فيه تهجين أمر المسلمين"⁽⁹²⁾.

- اللحن بمعنى الغناء: وهذا آخر معنى من معاني اللحن، وقد وردت أشعار عن العرب في هذا المعنى منها قول الشاعر⁽⁹³⁾:

لقد تركت فؤادك مستجنا مطوقة على فنن تغني

يميل بها وتركبه بلحن إذا ما عن للمحزون أني

وكذلك قول يزيد بن النعمان:

باتا على غصن بان في ذرى فنن يرددان لحونا ذات ألوان

الهوامش

- 1- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 246.
- 2- أبو نصر الفارابي، الحروف والألفاظ، ص 145-147. وابن فارس، الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 40. وابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 386.
- 3- سورة إبراهيم، من الآية 4.
- 4- سورة الشعراء، الآية 192-193-194.
- 5- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 12، ص 427.



- 6- سورة النحل، الآية 103.
- 7- سيويه، الكتاب، ج 2، ص 31، ط بلاق.
- 8- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 247.
- 9- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، 453. بيروت بدون تاريخ.
- 10- عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مج 1. سنة 1971، ص 23.
- 11- سورة الفتح، من الآية 11.
- 12- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 172.
- 13- ابن خلدون، المقدمة، ص 454.
- 14- سورة البلد، الآية 8-9-10.
- 15- ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 385.
- 16- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 255.
- 17- ابن منظور، لسان العرب، ج 15، ص 250-251.
- 18- القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.
- 19- الثبة: وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.
- 20- سورة الفرقان، الآية 73.
- 21- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 33.
- 22- سورة يوسف، الآية 32.
- 23- سورة يوسف، الآية 18.
- 24- سورة الحج، من الآية 45.
- 25- الأزهرى، قذيب اللغة، ج 1، ص 111-112.
- 26- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 11. وابن فارس، الصاحي في فقه اللغة، 53.
- 27- الخصائص، ج 2، ص 11.
- 28- نفسه، ج 2، ص 12.
- 29- نفسه، ج 2، ص 11.
- 30- نفسه، ج 2، ص 10.



- 31- نفسه، ج 1، ص 33.
- 32- ورد عن ابن فارس أن اللسان في قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾، قرأه ناس: لسن، وهي اللغة، فعنده أن اللغة بمعناها العام تساوي اللسن وليس اللسان. انظر معجم مقاييس اللغة، ص 247.
- 33- سورة الفرقان، الآية 73.
- 34- سورة إبراهيم، الآية 5.
- 35- ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 386.
- 36- سورة مريم، الآية 27.
- 37- ابن فارس، الصحاح، ص 35.
- 38- نفسه، ص 35. والفارابي، الحروف والألفاظ، ص 148.
- 39- ابن قتيبة، عيون الأخبار، مجلد 2، ج 5، ص 158-159-160.
- 40- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 4، ص 253.
- 41- السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج 1، ص 184.
- 42- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 29.
- 43- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 129-161، ج 2، ص 420. ط بولاق. والصاحي، الخصائص، ج 2، ص 5.
- ومقدمة ابن خلدون، ص 461.
- 44- الخصائص، ج 2، ص 5.
- 45- الفارابي، الحروف، ص 146.
- 46- السيوطي، المزهري، ج 1، ص 212.
- 47- ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 544. والأزهري، تهذيب اللغة، ج 4، ص 253.
- 48- سورة القصص، الآية 34.
- 49- سورة طه، الآية 28-29.
- 50- سورة الزخرف، الآية 52.
- 51- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 75.
- 52- يؤكد الجاحظ هذا المعنى في سياق آخر حيث يقول "ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا ولا أقصد لفظا



ولا أعدل وزنا ولا أجمل مذهبا ولا أكرم مطلبا ولا أحسن موقعا ولا أسهل مخرجا ولا أفصح معنى ولا أبين فحوى من كلمه ﷺ" (البيان والتبيين، ج2، ص 17-18).

53- نلاحظ أن هذا المعنى اللغوي للإعراب لا يزال مستعملا إلى اليوم، إذ كثيرا ما نسمع: أعرب فلان عن رأيه، وأعرب عن أمله، أي أبان.

54- الأزهرى، تهذيب اللغة، ج2، ص 361.

55- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4، ص 300.

56- هذا ما ذهب إليه ابن فارس، لكن كلامه هذا لا يقوى في هذا المقام، بل العكس أقرب إلى الصواب، أي أن الإعراب مأخوذ من العربية التي أخذت هي نفسها من العرب الذين ينتسبون إلى يعرب. فالذي يتكلم العربية يكون معربا بالنسبة إلى العرب، والدليل على ذلك قولهم: أعرب الأعجمي، أي أفصح وأبان بلسان عربي، ولعل رأي ابن فارس هذا جاءه نتيجة لاعتزازه بالعربية التي يراها أبين الألسنة وأفصحها على الإطلاق.

57- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص 11. كتاب سيويه، ج1، ص 13، عبد السلام هارون.

58- هناك من احدثين من اقتفى أثر ابن مضاء القرطبي في إلغاء نظرية العامل، ومن هؤلاء تمام حسان، إلا أن بعضا آخر وقف ضد هذه الفكرة لأنه اعتبر نظرية العامل من أسس الإعراب الأولى ومن بين هؤلاء صبحي الصالح حيث يقول: "ومن قبل الباحثين المعاصرين نادى ابن مضاء القرطبي بإلغاء بعض القواعد النحوية الهامة واستبدال غيرها بما كنظرية العامل التي تعتبر من أسس الإعراب الأولى". دراسات في فقه اللغة، ص 134.

59- الفارسي، الإيضاح العضدي، ج2، ص 15. وكتاب سيويه، ج1، ص 15. عبد السلام هارون.

60- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 126. نقلا عن كتاب من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ص 125.

61- يقول ابن خلدون في هذا المعنى: "ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا" المقدمة، ص 454. ويقول أبو علي الفارسي: "الإعراب الإبانة عن المعاني تترجم عنها اختلاف

أواخر الكلم" الإيضاح العضدي، ج1، ص 11.

62- ابن فارس، الصاحي في فقه اللغة، ص 190.

63- سورة التوبة، الآية 3.

64- الخصائص، ج2، ص 8.

65- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77.



- 66- كتاب سيويه، ج 1، ص 3. ط بولاق. ويقول الزمخشري: "ذكر وجوه إعراب المضارع: هي الرفع والنصب والجزم، وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم لأن الفعل في الإعراب غير أصيل" المفصل، ص 244.
- 67- كتاب سيويه، ج 1، ص 4. بولاق .
- 68- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 72.
- 69- نفس المصدر والصفحة .
- 70- كتاب سيويه، ج 1، ص 280.
- 71- نفسه، ج 1، ص 242.
- 72- ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 589.
- 73- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 162.
- 74- ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ص 37.
- 75- ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 380.
- 76- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 5، ص 239.
- 77- الزمخشري، أساس البلاغة، ج 2، ص 561.
- 78- ابن فارس، الصحاحي، ص 66.
- 79- الجاحظ، البين والتبيين، ج 2، ص 219 .
- 80- سورة محمد. الآية 31.
- 81- أبو بكر بن الأنباري، الأضداد في اللغة، ص 207-208.
- 82- أبو علي القالي، الأمالي، ج 1، ص 5.
- 83- ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج 1، ص 14.
- 84- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، رقم 7169.
- 85- الأزهرى، تهذيب اللغة، ص 63.
- 86- الزمخشري، ساس البلاغة، ج 2، ص 562.
- 87- أمالي القالي، ج 1، ص 5.
- 88- أساسا البلاغة، ج 2، ص 262. ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص 76.



89- لسان العرب، ج 13، ص 382.

90- أمالي القاضي، ج 1، ص 5.

91- سورة محمد. الآية 31.

92- تفسير الجلالين، ص 675.

93- لسان العرب، ج 3، ص 381.

المصادر والمراجع

- 1- الإبدال في اللغة، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبعة الترقى، دمشق، 1960-1961.
- 2- أساس البلاغة، الزمخشري، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، 1965.
- 3- الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، القاهرة، 1908.
- 4- الأضداد في اللغة، أبو بكر بن الأنباري، تصحيح محمد عبد القادر سعيد الرافعي، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1325 للهجرة.
- 5- الأمالي، أبو علي القاضي، المكتب التجاري، بيروت.
- 6- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهور، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1969.
- 7- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1959.
- 8- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1949.
- 9- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، ط 4.
- 10- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق علي حسن هلاي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 11- الحروف والألفاظ، أبو نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.
- 12- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952-1956.
- 13- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 6، 1976.
- 14- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، القاهرة، 1954، ص 15. شرح الشافية، الرضي الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، مطبعة حجازي بالقاهرة.



- 15- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشوملي، طبعة بيروت، 1963.
- 16- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجهمي، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر، درا المعارف للطباعة والنشر، 1952.
- 17- "عيون الأخبار"، ابن خيطة، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1925-1928.
- 18- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1974، ط3.
- 19- الكتاب، سيويه، طبعة بولاق، وعبد السلام هارون، 1977.
- 20- المزهري، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية.
- 21- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون 1970-1971، ط2.
- 22- المقدمة، ابن خلدون، طبعة بيروت بدون تاريخ.
- 23- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ط3.
- 24- المنصف في شرح التصريف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البايي الحلبي، القاهرة، 1954، ط1.
- 25- محاضرات في علم النفس اللغوي، حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 26- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- 27- مجلة اللسانيات، عبد الرحمن الحاج صالح، معهد اللسانيات والصوتيات، الجزائر، المجلد الأول، الجزء الأول، 1971.

